



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
التقرير المرحلي بشأن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية
تقرير فترة السنتين

## موجز

استضافت منظمة الأغذية والزراعة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (المؤتمر الدولي الثاني) الذي اعتمد إعلان روما عن التغذية وإطار العمل الخاص به. وفي أبريل/نيسان 2016، أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقتي النتائج الخاصة بالمؤتمر الدولي وأعلنت عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وعرضت إطاراً متماسك العناصر ومحدداتاً بوضوح ومرتبطة بمهل زمنية من أجل تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي إلى جانب أهداف التنمية المستدامة.

وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتكليف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ ما يلي: (1) الاشتراك في قيادة تنفيذ أعمال العقد، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ (2) والتعاون في وضع برنامج عمل للعقد؛ (3) وإصدار تقارير كل سنتين بشأن تنفيذ العقد.

ويعرض هذا التقرير آخر المستجدات في ما يخص التقدم المحرز في تنفيذ العقد وفي متابعة التزامات المؤتمر الدولي الثاني. وخلال السنتين المنصرمتين، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية للمؤتمر، فإن غايات التغذية العالمية لم تتحقق بعد. فالتغذية، رغم أن جميع البلدان تقريباً تنتهج سياسات متصلة بها، ليست دائماً من الأهداف المعلنة في السياسات القطاعية والخطط الإنمائية الوطنية. ولذلك، ينبغي زيادة وتيرة التنفيذ مع زيادة الاستثمارات من أجل التغذية وتعزيز الاتساق بين السياسات في مجال التغذية.



mu302

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛  
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.  
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

## أولاً - معلومات أساسية

1- استضافت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة)، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (المؤتمر الدولي الثاني) الذي اعتمد إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المصاحب له. ويرسي إعلان روما رؤيةً مشتركة للعمل على المستوى العالمي الرامي إلى استئصال الجوع ووضع حد لسوء التغذية بأشكاله كافة، بما في ذلك نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، وهو يعرض عشرة التزامات واسعة النطاق في مجال السياسات. ويحدد إطار العمل 60 توصية لإرشاد التنفيذ الفعال للالتزامات التي يكرسها إعلان روما.

2- وفي عام 2015، أقر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية وثيقتي النتائج الخاصة بالمؤتمر الدولي وحث الأعضاء على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إعلان روما وتوصيات إطار العمل<sup>1</sup>. كما شجع المؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة تعاونها مع منظمة الصحة العالمية في ما يخص متابعة أعمال المؤتمر الدولي الثاني، بما يشمل عقد العمل من أجل التغذية المقترح. وقد تقدّمت جمعية الصحة العالمية بطلب مماثل إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

3- وسلّمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالالتزامات المؤتمر الدولي الثاني إذ أدرجت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) هدفاً محدداً يتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وأدرجت كذلك شواغل متصلة بالتغذية في أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

4- وتعرض هذه الوثيقة، التي اشترك في تجميعها كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، لحة عن التقدّم الذي أحرز خلال فترة السنتين الماضية في مجالي المتابعة وتنفيذ العقد، وتبرز التطورات الرئيسية على المستويين الدولي والقطري.

## ثانياً - تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني

### على المستوى الدولي

#### ألف - عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وبرنامج العمل الخاص به

5- أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أبريل/نيسان 2016، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل الخاص به، وأعلنت عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) من خلال القرار 259/70<sup>2</sup> الذي تم بموجبه تكليف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالقيام بما يلي: (1) الإشراف على تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

<sup>1</sup> الوثيقة C 2015/REP - <http://www.fao.org/3/a-mo153a.pdf>

WHA68.19- [http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf\\_files/WHA68/A68\\_R19-en.pdf](http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA68/A68_R19-en.pdf)

<sup>2</sup> الوثيقة A/RES/70/259 - [https://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/70/259](https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259)

(2) ووضع برنامج عمل للعقد بواسطة آليات تنسيق مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتشاور مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى؛ (3) وإصدار تقارير فترات السنتين يستند إليها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إبلاغ الجمعية العامة بشأن تنفيذ العقد.

6- ورُحِّبَت جمعية الصحة العالمية في عام 2016 بالقرار 259/70 وطلبت إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية العمل مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة على "دعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تطوير وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها للتصدي إلى التحديات المتعددة المتعلقة بسوء التغذية، وعقد اجتماعات دورية ذات طبيعة شاملة لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك النظر في الالتزامات التي تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً في إطار عقد العمل من أجل التغذية (2016-2025)". كما رُحِّبَ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، في عام 2017، بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد التغذية وشجّع منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة دعم أعضائها في تحقيق غايات التغذية العالمية بشكل كامل.

7- وفي يوليو/تموز 2016، تم إطلاق العقد في نيويورك خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأقيم حدث إضافي للترويج للعقد في سبتمبر/أيلول 2016 خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

8- ويكمن هدف عقد التغذية في توفير إطار تشغيلي واضح المعالم ومحدد زمنياً يعمل ضمن البنى القائمة والموارد المتاحة لتنفيذ الالتزامات الواسعة النطاق التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي الثاني وخطة عام 2030. وأما القيمة المضافة للعقد، فهي تحديد فترة للتركيز من أجل تحديد الأثر والنواتج وتتبعها وتحقيقها، وتوفير آلية سهلة الوصول وشفافة وعالمية لتتبع التقدم وضمان المساءلة المتبادلة في ما يخص الالتزامات المقطوعة.

9- وسيستند العقد إلى الجهود الحالية، وسيعزز الاتساق بين الجهات الفاعلة والإجراءات المتخذة، وسيُسرع وتيرة تنفيذ الالتزامات وسيُسرّع التزامات إضافية تماشياً مع الطموحات التحويلية للمؤتمر الدولي الثاني وأهداف التنمية المستدامة وغايات جمعية الصحة العالمية. وسيشمل العقد الأطراف كلّها وسيهيئ بيئة تمكينية تحترم فيها السياسات والبرامج الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ومتطلبات المساواة بين الجنسين، وتحميها وتقوم بإعمالها.

10- وقد تمت صياغة برنامج العمل الخاص بالعقد<sup>3</sup> من خلال عملية شاملة وتعاونية تضمنت مناقشات مباشرة مع الأعضاء، ومشاورتين مفتوحتين على الإنترنت من تنظيم اللجنة الدائمة للتغذية. وهو يشمل ستة مجالات عمل شاملة ومتداخلة، ومنبثقة عن توصيات إطار العمل، وهي:

- (أ) نظم غذائية مستدامة قادرة على الصمود والتكيف للتوصل إلى تغذية صحية؛
- (ب) ونظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الجوهرية؛
- (ج) والحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي؛
- (د) والتجارة والاستثمار لتحسين التغذية؛

<sup>3</sup> <http://www.fao.org/3/a-bs726e.pdf> / <http://www.who.int/nutrition/decade-of-action/workprogramme-2016to2025/ar>

- (هـ) والبيئات الآمنة الداعمة للتغذية للأعمار جميعاً؛  
(و) وتعزيز الحوكمة والمساءلة في حقل التغذية.

11- وتم عرض برنامج عمل العقد في التقريرين المرحليين الخاصين بالمؤتمر الدولي الثاني المرفوعين إلى جمعية الصحة العالمية في مايو/أيار 2017 ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في يوليو/تموز 2017، وسيحال أيضاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والسبعين. وقد حظي هذا الإنجاز بإقرار جمعية الصحة العالمية ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة.

12- وتتضمن وسائل تنفيذ العقد ما يلي:

- (أ) تقديم الدول الأعضاء إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لالتزاماتها الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المحددة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنياً للعمل في سياق التغذية الوطنية والسياسات المتصلة بالتغذية، وبالحوار مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، من خلال قاعدة بيانات مفتوحة؛  
(ب) وإقامة شبكات للعمل؛ أي اتحادات غير رسمية للبلدان ترمي إلى الدعوة لوضع سياسات وتشريعات تتيح تبادل الممارسات، وتسليط الضوء على النجاحات وتوفير الدعم المتبادل من أجل تسريع التنفيذ؛  
(ج) إقامة منتديات للتخطيط وتقاسم المعارف والإقرار بالنجاح والتعبير عن التحديات وتشجيع التعاون؛  
(د) وحشد الموارد المالية لدعم تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية.

## باء- التطورات الدولية المتصلة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

13- في أكتوبر/تشرين الأول 2016، قررت لجنة الأمن الغذائي تعزيز دورها في الارتقاء بالتغذية. ولهذه الغاية، أقرت إطاراً للعمل لتعزيز مساهمتها في مكافحة سوء التغذية في العالم بجميع أشكاله، مضطلةً بدور منتدى عالمي معني بالتغذية حكومي دولي ومتعدد أصحاب المصلحة، تماشياً مع الولاية الملقة على عاتقها.

14- وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية في استضافة الندوة الدولية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية وتغذية محسنة في روما مع التركيز على مسارات ثلاثة، هي: (1) السياسات والتدابير من جانب العرض، بغية زيادة الوصول إلى أنماط غذائية صحية؛ (2) والسياسات والتدابير من جانب الطلب، بغية زيادة الوصول وتمكين المستهلكين من اختيار أنماط غذائية صحية؛ (3) والتدابير لتعزيز المساءلة والقدرة على الصمود والإنصاف ضمن النظام الغذائي. وقد دعمت الندوة التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع حلول مبتكرة لتمكين النظم الغذائية من تقديم أنماط غذائية صحية لتغذية أفضل.

15- أما التطورات الدولية الأخرى التي تخص متابعة العقد والمؤتمر الدولي، فتتضمن ما يلي:

- بغية رفع مستوى الوعي بتحديات سوء التغذية، وبناء الدعم لتحسين التغذية انطلاقاً من المؤتمر الدولي الثاني، جرى تعيين سفيرين خاصين للتغذية لمنظمة الأغذية والزراعة هما ليتيسيا ملكة إسبانيا في عام 2015، وليتسي ملكك ليسوتو في عام 2016؛
- وقد اعتمدت الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (أديس أبابا، يوليو/تموز 2015) خطة عمل أديس أبابا باعتبارها جزءاً من خطة عام 2030 التي تشجع على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة لغايات التغذية؛
- وفي يناير/كانون الثاني 2015، أيدت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة "الخطوط التوجيهية الطوعية لتعميم مفهوم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وخطط العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتغذية"، التي تحدد القطاعات والأهداف الإنمائية ذات الصلة التي يمكن أن تعمم فيها الشواغل المتصلة بالتنوع البيولوجي من أجل التغذية، بما فيها تدابير متابعة المؤتمر الدولي على المستوى القطري؛
- فيما شدد تقرير التغذية العالمي في نسخته الصادرين في عامي 2015 و2016 على أهمية التزامات المؤتمر الدولي وتوصياته ولا سيما في ما يتعلق بمنح الأهمية لمسألة النظم الغذائية؛
- وقد صيغت توصيات تحسين التغذية من خلال الزراعة والنظم الغذائية، التي تشير صراحة إلى المؤتمر الدولي وإلى العقد من قبل الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية في أغسطس/آب 2016؛
- وشدد البيان المشترك للاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو (ريو دي جانيرو، أغسطس/آب 2016) على أهمية الالتزامات المالية والخاصة بالسياسات المتصلة بالتغذية في سياق المؤتمر الدولي والعقد؛
- وأشار تقرير *Panorama of Food and Nutrition Security in Latin America and the Caribbean* (المشهد العام للأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، الصادر في يناير/كانون الثاني 2017 عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية باعتباره أحد أنشطة متابعة المؤتمر الدولي المرتبطة بالعقد، إلى أن السمنة تصيب 23 في المائة من سكان الإقليم وأن حوالي 58 في المائة من السكان يعانون من زيادة الوزن، ودعا إلى سياسات وتدابير منسقة من أجل التصدي للسمنة في الإقليم.
- إن استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ<sup>4</sup>، التي اعتمدت في يوليو/تموز 2017، توجّه عمل المنظمة لتحقيق جملة أمور منها، تحسين إدراج الأمن الغذائي والتغذية في جدول الأعمال الدولي المتعلق بتغير المناخ، وضمان أن الأمن الغذائي والتغذية يحظيان بالأولوية المناسبة في المنتدى الدولية المعنية بمعالجة تغير المناخ، والعمل مع أجهزة التمويل ذات الصلة للترويج للأمن الغذائي والتغذية في قرارات التمويل ذات الصلة بتغير المناخ؛
- تشاطر 11 بلداً سياسات وبرامج وخططاً بخصوص التغذية، وعلى وجه التحديد بشأن زيادة الوزن والسمنة في فترة الطفولة، بما في ذلك التدابير التي تعالج البيئة الغذائية في الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية لمعالجة سمنة الأطفال -نحو تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. وقد تمثل هدف الاجتماع، الذي عقده البرازيل في مارس/آذار 2017 واستضافته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في تشجيع بلدان الإقليم

على المشاركة في التنسيق الفعال لتنفيذ العقد، مع التركيز بشكل خاص على سمنة الأطفال. وقدّمت جميع البلدان أفكارها لبلورة التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً، بالاستناد إلى خططها الوطنية. وخلال الاجتماع، ناقشت البلدان المشاركة آليات محتملة للتعاون (مثل شبكات العمل القطرية) بموجب العقد؛

- ورَحّبت جمعية الصحة العالمية في مايو/أيار 2017 بخطة التنفيذ المتعلقة بالقضاء على سمنة الأطفال، والموضوعة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بوضع نهاية للسمنة في مرحلة الطفولة بالتركيز على معالجة البيئة الغذائية المساعدة للسمنة.

16- وتمت مواءمة الجهود العالمية المبذولة تحت إطار العقد مع خطة عام 2030 من خلال الإجراءات التالية:

- تم إدراج مجموعة من التوصيات بشأن تحسين دور الزراعة في ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية في تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016<sup>5</sup>؛
- واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يشدّد على أهمية مواصلة النظر في مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، ويشجّع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها<sup>6</sup>؛
- وقدمت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء، في تقريرها الذي أحاله الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، توصيات بهدف احترام الحق في غذاء وتغذية كافيين وحمايته وإعماله<sup>7</sup>؛
- ونظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي اجتماعاً لفريق خبراء بشأن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يومي 12 و13 يونيو/حزيران 2017 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقد عُقد هذا الاجتماع تحضيراً لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وإن القضايا الرئيسية التي انبثقت عن هذا الاجتماع تناولت التغيير التحويلي اللازم لبلوغ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا يعني تحويل النظم الغذائية من خلال نهج شامل، من الإنتاج إلى الاستهلاك، بحيث تكون أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتدعم الإنتاج والوصول إلى غذاء آمن ومغذٍ واستهلاكه. وستتطلب الالتزامات السياساتية والمالية المحددة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنياً التي تم التعهد بها تحت إطار العقد بدور أساسي في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

<sup>5</sup> <http://undocs.org/ar/A/71/283>

<sup>6</sup> [A/RES/71/245- http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/71/245](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/245)

<sup>7</sup> <http://undocs.org/ar/A/71/282>

## ثالثاً- تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

### على المستوى القطري

#### ألف- لمحة عامة

17- التصدي لسوء التغذية بأشكاله كافة: كان 815 مليون شخص حول العالم يعانون من نقص التغذية في عام 2016، وهو ما يشكل ارتفاعاً قياسيًّا إلى 777 مليون شخص في عام 2015 ولكن انخفاضاً قياسيًّا إلى 900 مليون شخص المقدرة في عام 2000. وفي عام 2016، بلغت المعدلات العالمية للتقرّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال 22.9 في المائة (155 مليوناً) و7.7 في المائة (52 مليوناً) و6.0 في المائة (41 مليوناً) تبعاً. ولكن الزيادة في نقص التغذية لا تبرز في معدلات تقرّم الأطفال. فمستويات التقرّم تستمر في الانخفاض وإن كان ذلك بمعدل أبطأ في بعض الأقاليم. أما معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة فقد بلغ 43 في المائة فيما بلغ معدل فقر الدم 29 في المائة. وقد نجح 49 بلداً في خفض معدلات التقرّم منذ عام 2012 فيما أبلغ 36 بلداً عن ارتفاع في معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة. ولكن في المقابل، فإن معدلات زيادة الوزن آخذة في الارتفاع فيما لم يسجل فقر الدم أي تراجع. وكادت معدلات السمنة لدى الكبار أن تبلغ الضعف بين عامي 1980 و2014؛ ففي 2014 كان 11 في المائة من الرجال و15 في المائة من النساء يعانون من السمنة.

18- زيادة الاستثمارات: يتركز تمويل المانحين للتغذية في المقام الأول على نقص التغذية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الإنفاق السنوي الحالي على التدخلات المتصلة بالتغذية من أجل تناول التقرّم ونقص التغذية الحاد الشديد والرضاعة الطبيعية الخالصة وفقر الدم لدى النساء، يبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي من المصادر الحكومية و1 مليار دولار أمريكي من المانحين. ولأجل التحقيق الكامل لأهداف جمعية الصحة العالمية ينبغي إنفاق مبلغ 7 مليارات دولار أمريكي إضافي في السنة خلال السنوات العشر المقبلة.

19- تعزيز موقع التغذية في السياسات الوطنية: في الوقت الراهن هناك 183 بلداً ينتهج سياسات وطنية تخص التغذية، ولدى 105 بلدان خطط قطاعية للصحة تنطوي على مكونات تتعلق بالتغذية فيما لدى 48 بلداً أهداف تتعلق بالتغذية ضمن الخطط الإنمائية الوطنية. ومن الأطر الستين للمساعدات الإنمائية للأمم المتحدة التي جرى تحليلها يشتمل 50 في المائة منها على غايات التغذية العالمية لجمعية الصحة العالمية. وقد قام أكثر من 70 بلداً حول العالم ببذل الجهود في 2014 و2015 من أجل تعميم الأمن الغذائي والتغذية في السياسات القطاعية والبرامج الاستثمارية.<sup>8</sup>

20- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية: يوجد في 73 بلداً أخصائيون في التغذية، كما يوفر 63 بلداً التدريب للأخصائيين الصحيين بشأن تغذية الأمهات والأطفال. وقد جرت تنمية القدرات في مجال الأمن الغذائي والدستور الغذائي ومقاومة مضادات الميكروبات.

<sup>8</sup> المصادر: الاستعراض العالمي الثاني لسياسة التغذية الذي تجريه منظمة الصحة العالمية (2016-2017) و <http://www.fao.org/3/a-ms430e.pdf>

21- دعم الدول النامية الجزرية الصغيرة: بناء على ما دعت إليه "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية"<sup>9</sup> فإن منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، قد ترأست صياغة برنامج العمل العالمي للأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي تم إطلاقه أثناء مؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2017<sup>10</sup>. وبرنامج العمل هذا بمثابة وثيقة توجيهية ترمي إلى تشجيع التدابير المنسقة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والشركاء الآخرين في التنمية، التي تعتبر مطلوبة لتعجيل العمل من أجل وقف تنامي أزمات الأمن الغذائي والتغذية وعكس مسارها بطريقة وافية.

22- وخلال جمعية الصحة العالمية السبعين المنعقدة في مايو/أيار 2017، أصبحت البرازيل أول بلد يتعهد بالتزامات ملموسة طموحة كجزء من العقد، مع تركيز على عكس مسار اتجاه السمنة. وقد أعلن وزير الصحة في البرازيل عن ثلاثة التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً، يدعمها 41 تدبيراً من تدابير السياسات، ستتحقق بحلول عام 2019. وكانت إكوادور البلد الثاني الذي تعهد بالتزامات محددة في ما يتعلق بالعقد. فقد أعلن نائب وزير الصحة عن خمسة التزامات، يدعمها 15 تدبيراً من تدابير السياسات، تهدف على المدى الطويل إلى تحسين وحماية صحة جميع مواطني إكوادور ورفاههم.

23- يدعو المديران العامان لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، في رسالة مشتركة لهما، الحكومات إلى تقديم التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً، بموجب العقد، وتماشياً مع الأولويات الوطنية والتوصيات الدولية، في مجالات السياسة العامة التي سلط عليها إعلان روما وإطار العمل الضوء.

24- وأعلنت النرويج، في مؤتمر المحيطات المنعقد في مايو/أيار 2017 إنشاء شبكة عمل عالمية معنية بالأغذية المستدامة من المحيطات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، ودعت البلدان الأعضاء المهمة إلى الانضمام إلى هذه الشبكة تحت إطار العقد.

## باء- الأنشطة الرئيسية تحت إطار مجالات العمل الستة

25- يبلغ عن التقدم المحرز تحت إطار مجالات العمل الستة لبرنامج العمل الخاص بالعقد (انظر الفقرة 10) على ضوء توصيات إطار العمل.

<sup>9</sup> الوثيقة A/CONF.233/10 إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، 2014

([http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/CONF.223/10&referer=/english/&Lang=A](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.223/10&referer=/english/&Lang=A))

<sup>10</sup> <http://www.fao.org/3/a-i7297e.pdf>



## 1- نظم غذائية مستدامة قادرة على الصمود والتكيف للتوصل إلى تغذية صحية<sup>11</sup>

26- سلّط المؤتمر الدولي الضوء على الحاجة إلى سياسات وطنية متسقة ذات أهداف صريحة واستراتيجيات تتعلق بالتغذية، من أجل تحسين النظم الغذائية، بما في ذلك كافة مكونات الإنتاج والتجهيز والتوزيع، من أجل توفير أغذية كافية ومأمونة ومنوعة وغنية بالمغذيات، بطريقة مستدامة من أجل أنماط غذائية صحية.

27- وقد جرت مساعدة 27 بلداً من أجل خفض الفاقد والمهدر من الغذاء بواسطة حملات للتوعية وبناء القدرات والسياسات القائمة على الأدلة. ويقوم عدد متزايد من البلدان بالنظر في إدراج الاستدامة ضمن خططه التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية.

28- وقد نفذت تدابير للوقاية من خطر انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من وطأته في 57 بلداً، كما قام 28 بلداً بتنفيذ إجراءات اجتماعية اقتصادية تخفف من الانكشاف على المخاطر وتعزز قدرة المجتمعات على الصمود بوجه المخاطر والأزمات.

29- وتبذل حالياً جهود لتحسين الجودة التغذوية للإمدادات الغذائية مع قيام 67 بلداً بتعزيز الطحين بالمغذيات، و102 بلدان بتعزيز الملح باليود، و42 بلداً بتعزيز الزيوت بالفيتامين أ. كما أن 50 بلداً ينفذ تدابير لتغيير تركيبة المنتجات (بصورة إلزامية أو طوعية) وقد اتخذ ما لا يقل عن 10 بلدان إجراءات لخفض الأحماض الدهنية الموجبة في المنتجات الغذائية.

30- ولدى 51 بلداً سياسات للتقليل من تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال؛ ويطبق 30 بلداً سياسات ضريبية لتوجيه الخيارات الغذائية؛ وقد قام 11 بلداً بتحسين جوانب مختلفة من نظمه الوطنية للرقابة على الأغذية بما يشمل أطراً قانونية ومؤسسية والقدرات التقنية والعلمية لتصميم وتنفيذ برامج لإدارة الأمن الغذائي قائمة على المخاطر.

31- وخلال حدث فترة ما بين الدورات الذي نظّمته لجنة الأمن الغذائي بشأن تقييم أثر السياسات لدعم بيئات غذائية صحية وتغذية صحية في 26 مايو/أيار 2017، عرضت خمسة بلدان سياساتها وإجراءاتها الوطنية، مسلّطة الضوء على كيف يمكن لأدوات تقييم الأثر أن تزود صناع القرار بتحليل للوضع السائد والأثر المحتمل للسياسات على البيئات الغذائية والنظم الغذائية.

## 2- نظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الجهورية<sup>12</sup>

32- تمثلت التدخلات الرئيسية المنفذة في تزويد النساء في سن الإنجاب بالحديد أو بالحديد-حمض الفوليك (111 بلداً) وتزويد الأطفال تحت سن الخامسة بالمغذيات الدقيقة: بالفيتامين أ (71 بلداً) وبالحديد (37 بلداً) وبالزنك

<sup>11</sup> توصيات إطار العمل 9 و10 و11 و12 و14 و50 و53 و54 و55 و56 و57.

<sup>12</sup> توصيات إطار العمل 25 و26 و27 و28 و34 و35 و36 و37 و44 و45 و46 و47 و48 و49.

(33 بلداً) وبالمساحيق متعددة المغذيات الدقيقة (47 بلداً). وهناك 63 بلداً ينفذ برامج لطرد الديدان. كما تم إدراج موضوع التغذية في برامج تناول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في 71 بلداً ومرض السل في 57 بلداً.

### 3- الحماية الاجتماعية والتشقيف التغذوي<sup>13</sup>

33- يتناول 42 بلداً التغذية من خلال الحماية الاجتماعية، فيما يطبق 38 بلداً التحويلات النقدية المشروطة. وإن برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن خفض الفقر في الريف يستخدم استراتيجيات مقترنة بسياقها المحلي من أجل دعم البلدان في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات ونظم المعلومات وصكوك المعارف القائمة على الأدلة، من أجل تحسين سبل المعيشة الريفية وتعزيز قدرة فقراء الأرياف على إدارة المخاطر.

34- وفي ما يخص التشقيف التغذوي، لدى 108 بلدان برامج لإسداء المشورة بشأن الأنماط الغذائية الصحية و90 حملة إعلامية، ولدى 89 بلداً برامج للصحة والتغذية في المدارس، يتضمن 61 برنامجاً منها التشقيف التغذوي مع قيام 116 بلداً بصياغة خطوط توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية. ويقوم العديد من البلدان بتوسيم الأغذية ولكن 25 بلداً فقط يقوم بتوسيم واجهة العبوات. وقد تم إدراج سلامة الأغذية في برامج التغذية من خلال "المفاتيح الخمسة لسلامة الأغذية".

### 4- التجارة والاستثمار لتحسين التغذية<sup>14</sup>

35- دعمت المنظمة البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ 18 اتفاقية تجارية دولية. وقد روجت منظمة الصحة العالمية لاستخدام المواصفات الدولية لسلامة الأغذية من خلال لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية. وقد فرضت بعض البلدان قيوداً وتعريفات على الواردات من الأغذية الغنية بالدهون والسكريات والأملاح، فواجهت أحياناً تحديات من حيث الامتثال للاتفاقيات التجارية الدولية.

36- اشتركت لجنة الأمن الغذائي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية في تنظيم حدث لفترة ما بين الدورات في يونيو/حزيران 2016 بشأن التجارة والتغذية: الفرص والمخاطر. وتناول هذا الحدث الروابط التي غالباً ما يتم إهمالها واستهدف زيادة مستوى الفهم المشترك للنظم الغذائية الصحية في سياق التجارة وسلاسل القيمة. وسلط الضوء على الفرص والقيود في مجال تعزيز الاتساق بين السياسات التجارية والإجراءات الخاصة بالتغذية، وقدم كذلك أفكاراً من مختلف وجهات النظر والخبرات أظهرت العلاقات القائمة بين التجارة والتغذية. وتبادلت الوكالات التي توجد مقارها في روما ما تعلّمته بشأن التبعات التجارية لسلاسل القيمة المراعية للتغذية. وعلاوة على ذلك، نوقشت الروابط والتوترات والمقايضات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام.

<sup>13</sup> توصيات إطار العمل 19 و20 و21 و22 و23 و24.

<sup>14</sup> توصيات إطار العمل 4 و8 و17 و18.

37- وعرضت خمسة بلدان النهج الذي تعتمده في مجال الاستثمارات في النظم الغذائية لتحسين التغذية وصحة الإنسان خلال حدث فترة ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في 9 مايو/أيار 2017 بتقديم أمثلة ملموسة عن الطريقة التي قام بواسطتها مختلف أصحاب المصلحة بمعالجة مسألة النظم الغذائية الأكثر صحة من خلال استثمارات محددة في سياقات مختلفة. ومثل هذا الحدث مساهمة من اللجنة في العقد وفي تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

38- وقد استعرضت منظمة الأغذية والزراعة تصميم حوالي 50 برنامجاً من برامج الاستثمارات الزراعية للبنك الدولي في البلدان لتقييم التقدم المحرز في التزامها بإدراج التغذية في استثماراتها الزراعية. وقد تم إدراج الدروس المستخلصة من هذا الاستعراض البرامي القطري في مجموعة أدوات ونماذج تعلم بشأن نظم الزراعة والأغذية المراعية للتغذية التي تصمم خصيصاً لخبراء الاستثمارات الزراعية الوطنيين لمواصلة تنمية قدراتهم.

## 5- البيئات الآمنة والداعمة للتغذية للأعمار جميعاً<sup>15</sup>

39- يوصي 114 بلداً بالرضاعة الطبيعية الخالصة لفترة 6 أشهر، ويستمر 85 بلداً بالتوصية بالرضاعة الطبيعية حتى سن السنتين وما بعدها. ولكن 12 في المائة فقط من مجموع الولادات يتم في مرافق مصنفة على أنها "ملائمة للأطفال". وقد نفذ 135 بلداً تدابير قانونية تغطي بعضاً من أحكام المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم، بيد أن 39 بلداً فقط يدرج كافة الأحكام أو معظمها في تدايره. ويقوم 77 بلداً في الوقت الراهن بتقديم مزايا نقدية لإجازة الأمومة توازي ما لا يقل عن ثلثي قيمة الراتب السابق للولادة لمدة 14 أسبوعاً.

40- وقد أدرج 46 بلداً في خطته أو سياساته إجراءات لاستحداث بيئات غذائية صحية في مكان العمل، فيما قام 32 بلداً بذلك في المستشفيات وقام 97 بلداً بهذه الخطوة في المدارس، ولكن هناك 40 بلداً فقط لديه معايير واضحة بشأن الأغذية والمشروبات المتاحة في المدارس. ولم يتم تناول نقص الوزن وفقر الدم لدى المراهقين إلا في 23 بلداً فقط.

## 6- تعزيز الحوكمة والمساءلة في حقن التغذية<sup>16</sup>

41- من أجل تحقيق الاتساق في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية ذات الصلة، وبغية تنسيق الموارد الوطنية لتحقيق غايات التغذية وغاياتها، ينبغي وجود آليات مشتركة بين القطاعات من أجل الإشراف على التنفيذ والمساءلة ورصدهما. لدى 146 بلداً آلية واحدة أو أكثر للتنسيق بين القطاعات تشمل أصحاب مصلحة متعددين وترأسها وزارة الزراعة (27 بلداً) أو وزارة الصحة (115 بلداً) أو مكتب رئيس الوزراء أو الرئيس (36 بلداً). وتشمل تلك الآليات القطاع الخاص في 51 بلداً ما يبرز الحاجة إلى ضوابط متينة ضد تضارب المصالح.

<sup>15</sup> توصيات إطار العمل 13 و15 و16 و29 و30 و31 و32 و33 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و51 و52.

<sup>16</sup> توصيات إطار العمل 1 و2 و3 و5 و6 و7 و58 و59 و60.

42- ويشارك في حركة تعزيز التغذية 59 بلداً وثلاث ولايات هندية. ولدى 49 بلداً منتدى ناشط متعدد أصحاب المصلحة، مع مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص في 29 منتدى. ويوجد إطار وطني مشترك للنتائج في 35 بلداً، كما أن لدى 32 بلداً خطة عمل تتصل بالتغذية.

43- وقد تلقى 11 بلداً الدعم لإرساء نظم من أجل رصد السياسات الغذائية والزراعية وتحليلها وإصلاحها. ومن خلال برنامج التعاون بين بلدان الجنوب، شجعت المنظمة على التبادل والتعلم بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني من 10 بلدان في معرض تقاسم المعارف بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف.

### رابعاً- مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول

44- شاركت بنشاط آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص للعلاقات مع اللجنة في المشاورات الإلكترونية للمساعدة في تشكيل معالم العقد، بما في ذلك من خلال تقديم نص محدد لإثراء برنامج عمله. واستجاب مشاركون من 48 بلداً من خلال 189 مساهمة فردية. وقد تم عرض قيمتها المضافة وشواغلها من قبل متحدثين ومداخلات في عدة أحداث نُظمت للترويج للعقد، وإدراجها في المنشور الرئيسي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية "UNSCN News 42 – A Spotlight on the Nutrition Decade".

45- ويبدأ فرادى أعضاء آلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص بجعل التزاماتهم المحددة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنياً رسمية. ونظراً إلى أن الالتزامات هي لدعم الأولويات الحكومية الوطنية المتعلقة بالتغذية، فإنهم يشجعون أيضاً فرق بلدانهم على استخدام التزاماتهم كأدوات لإقناع الحكومات الوطنية باعتمادها. كما أن منبرا من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ذات المصلحة العامة التي عملت بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثاني وتستمر في النهوض بعملية متابعته، تقدّم بموقف جماعي "بيان" لتسليط الضوء على المبادئ التي ينبغي أن يتمحور حولها العقد وعلى توقعات هذه المنظمات والحركات والطريقة التي ستشارك بها.

### خامساً- مساهمات وكالات الأمم المتحدة

46- قامت منظمة الأغذية والزراعة بتعميم التغذية في إطارها الاستراتيجي، جاعلة التغذية أحد المواضيع الأربعة الشاملة للمنظمة، ومسّطة الضوء على ضرورة التركيز على النظم الغذائية باعتبارها وسيلة مستدامة للتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله. وقدّمت المنظمة الدعم الفني إلى أزيد من 90 بلداً (20 بلداً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و5 بلدان في أوروبا/ آسيا الوسطى؛ و40 بلداً في أفريقيا؛ و9 بلدان في الشرق الأدنى/ شمال أفريقيا؛ و20 بلداً في آسيا/ المحيط الهادئ) مع التركيز على إدراج النهج المستندة إلى الأغذية في استراتيجيات التغذية المتعددة القطاعات، وإدراج التغذية في السياسات الزراعية وخطط الاستثمار، والغذاء والتغذية المدرسية ونظم معلومات التغذية والتثقيف في مجال التغذية. وتساهم المنظمة في ردم الهوة في مجال البيانات الغذائية العالمية من خلال وضع قاعدة بيانات استهلاك الأغذية الفردي العالمي. كما تدعم المنظمة تنظيم مؤتمرات إقليمية في عام 2017 من أجل إدراج نهج النظم الغذائية للتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله.

47- وقدّمت منظمة الصحة العالمية توجيهات سياساتية وبرامجية إلى قرابة 90 بلداً مع التركيز على صياغة سياسات التغذية الناجحة، والتوجيهات بشأن إجراءات التغذية الضرورية، والدعم الفني اللازم لقياس مؤشرات التغذية التي تعزز نظم المراقبة والإبلاغ عنها. ووضعت منظمة الصحة العالمية توجيهات تسترشد بالأدلة حول النظم الغذائية الصحية والتدخلات الفعالة في مجال التغذية، وقدّمت الدعم الفني إلى 70 بلداً، مع التركيز على نشر الخطوط التوجيهية وتكييفها، ومراقبة التغذية، وبناء القدرات، ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل والتشريعات الوطنية. وعلاوة على ذلك، وضعت منظمة الصحة العالمية استراتيجية جديدة خاصة بالتغذية للفترة 2016-2025.

48- وقد دعمت اليونيسيف 127 بلداً تعاني عبئاً كبيراً لسوء التغذية، فقدمت مكملات الفيتامين أ إلى حوالي 270 مليون طفل ودعمت إدارة سوء التغذية الحاد الشديد في السياق الإنمائي والسياسي الإنساني على حد سواء فبلغت مليوني طفل تقريباً. ولليونيسيف نتيجة محددة للتغذية في خطتها الاستراتيجية للفترة 2014-2017 وهي قد وضعت استراتيجية تغذوية جديدة.

49- يبلغ برنامج الأغذية العالمي أكثر من 70 مليون شخص منكشف على المخاطر وعدم الأمن الغذائي كل عام، وهو يدعم صياغة الخطط والسياسات الوطنية وتنفيذها من أجل إنهاء سوء التغذية بكافة أشكاله. وتتضمن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2017-2021 - هدفاً يتعلق بالتغذية، كما أقرت استراتيجية جديدة للتغذية.

50- وترمي استثمارات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية من خلال أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، مع التركيز على النساء. أما ثلث المشاريع التي أقرت في الفترة 2016-2018 فمراعٍ للتغذية ويرمي على وجه الخصوص إلى تنويع النظم الغذائية.

51- من أجل تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، أطلقت اللجنة الدائمة للتغذية خطة استراتيجية جديدة للفترة 2016-2020 وأصدرت وثيقة للمناقشة بشأن "الحوكمة العالمية للتغذية" تصف الهيكل الحالي للتغذية مع عرض مفصل للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التغذية وولايتها، بما في ذلك دور اللجنة الذي يركز على ثلاثة مجالات محددة: أي تعزيز الاتساق؛ والإشراف؛ والأدلة والمساءلة. ويتيح العقد الفرصة للربط بين جميع الشركاء الذين يعملون في مجالي الأغذية والتغذية من أجل تغيير السياسات الوطنية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية في كل البلدان.

## سادساً - خلاصة

52- لقد بُذلت جهود حثيثة لتنفيذ الالتزامات الدولية للمؤتمر الدولي الثاني؛ ولكن غايات التغذية العالمية لم تتحقق بالكامل، على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الالتزامات الوطنية. ولجميع البلدان تقريباً سياسات تتعلق بالتغذية تغطي في أحيان كثيرة كل أشكال سوء التغذية. إلا أن التغذية ليست دائماً هدفاً معلناً في السياسات القطاعية أو في الخطط الإنمائية على المستوى الوطني. وقد أرسيت آليات للتنسيق بين القطاعات تشمل في الغالب أصحاب مصلحة متعددين. وبصورة عامة، يجب تعزيز التنفيذ، كما يجب زيادة الاستثمارات من أجل التغذية وتحسين الاتساق بين السياسات. ويوفر العقد فرصة لدفع عجلة التقدم في كل تلك الجبهات.